

دور التعريف في ضبط مفاهيم المصطلحات النحوية بالمعجم العربي الأساسي

The role of definition in adjusting the concepts of grammatical terms in the Elementary Arabic Dictionary

تومي محمد الأمين¹ برباق ربيعة²

Rabiiaberbeg@gmail.com² amin.toumi@univ-tebessa.dz¹

جامعة العربي التبسي - تبسة / الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/06/..... تاريخ القبول: 2020/...../..... تاريخ النشر: 2021/01/15



ABSTRACT:

ملخص البحث

This research highlights the role of definition in adjusting grammatical concepts through their logical or existential relationships in the Elementary Arabic Dictionary which is a general one addressed essentially for non native Arabic speakers. The research will also treat the linguistic roles of the terminological definition as its well performed formulation aspects in the general dictionary and how it may be used for didactic purposes because it has a deep cohesion in its conceptual structures.

Keywords: Definition, grammatical term, concepts, Elementary dictionary

يسعى هذا البحث لإبراز دور التعريف في ضبط المفاهيم النحوية من خلال ما يتضمنه من علاقات منطقية أو وجودية، وذلك في معجم عام أحادي اللغة موجه للأجانب بالدرجة الأولى وهو المعجم العربي الأساسي، كما سيتم التطرق إلى الأدوار اللسانية للتعريف المصطلحي، وجوانب صياغته المتقنة في المعجم العام، وكيف يمكن الاستفادة منه لأغراض تعليمية، لما له من تراس في جوانب بنيته المفهومية.

الكلمات المفتاحية: التعريف، المصطلح النحوي، المفاهيم، المعجم الأساسي.

¹ المؤلف المرسل : تومي محمد الأمين

1. مقدمة:

يشكل التعريف المصطلحي، بوابة الولوج إلى معرفة اللغات المتخصصة وضبطها، وهو مجال الفصل بين العلوم والمعارف المتداخلة، وميدانه المعاجم المتخصصة، وفي بحثنا هذا سنتقنى أثر التعريف المصطلحي وبالتحديد منها تعريفات المصطلحات النحوية في معجم عام وهو المعجم العربي الأساسي (م.ع.أ)، وكيف تناول واضعو المعجم هذه المصطلحات، باعتباره معجماً موجهاً بالأساس للمتعلمين الأجانب.

انطلاقاً من هذا فإننا سنحاول في بحثنا هذا الإجابة على الأسئلة التالية: ما مدى إجابة الـ (م.ع.أ) في معالجة المفاهيم النحوية؟ وإلى أي حد بلغ التوافق بين المفاهيم المثبوتة في كتب النحاة وبين المفاهيم التي أثبتتها (م.ع.أ)؟ وهل يمكننا اعتبار المفاهيم النحوية في (م.ع.أ) مفاهيم نابغة عن موجة التجديد النحوي المعاصرة؟ وكيف يمكننا الحكم على دور التعريف المصطلحي في ضبط المفاهيم النحوية في (م.ع.أ)؟ كما يهدف هذا البحث إلى الكشف عن مدى استعانة (م.ع.أ) بتعريفات مجالها الأساس المعاجم الخاصة بالتعريف المنطقي والمصطلحي، أو كالتعريف الموسوعي في دوائر المعارف والموسوعات، وسيكون هذا وفق العرض المنهجي المتدرج الذي يتواءم مع المنهج الوصفي وآلياته التحليلية.

2. التعريف :

1.2 التعريف والمعنى :

لا يخفى على أي باحث حجم النقاش والجدل اللذين صاحبا مصطلح التعريف/الحد، في تراثنا اللغوي والفلسفي، وذلك لما شكله هذا المصطلح من أهمية في ضبط مصطلحات أي العلم، فالمناطق من أرسطو إلى يومنا هذا مروراً بتراكمات الفلسفة الإسلامية لم تخلو نقاشاتهم من تفصيلات الجنس والنوع وأحكام الماهية التي تبنى على هذين الأصلين وما تفرع عنهما، وكل ذلك لأجل طرق المعنى المراد، ونرى النحاة والمصطلحيين قد حاولوا الاستفادة قدر الإمكان من فيض المناطق وأسسوا قيودهم المعرفية بما تحصل عندهم من تأصيلات المناطق دون بذل كبير جهد في إيجاد منهجية مستقلة لصياغة مفاهيمهم، أما المعجميون فقد سلكوا سبيلاً آخر لتبيين حقائق الألفاظ وما احتوت عليه من سيول المعاني، وذلك بوضع قيود وشروط وطرق أساسية ومساعدة لصياغة تعاريف تكون ملائمة للفئة المستهدفة من المعجم المطروح.

يمهد التعريف المعجمي الطريق للوصول إلى دلالات الألفاظ وما غمض منها، إذ عده الكثير من المعجميين الأداة الأساسية لتحليل المعنى - ALAIN POLGUÈRE -، بل حاولوا إحصاء الطرق المنهجية اللسانية التي عن طريقها يتم الوصول إلى تحليل المعنى المعجمي، وما يميز كل منها عن الأخرى¹، وذلك لأنها هي المعركة الأساسية للتعريف/للحد، لأن ما يقوم به المعجمي خلال عملية " التحليل الدلالي لوحدات المداخل المعجمية، والذي يتكون من مجموعة جمل تكون مترادفة مع الكلمة المدخل"²، فهو

يحاول الوصول إلى العلاقات الدلالية القائمة بين ذهن المتلقي التي تكون عادة مختزنة فيه، وبين ما تخفيه هذه المداخل من شحنات مضمرة، فالذي يقع على عاتق التعريف في هذه الحالة هو "تحقيق ما بين الأدلة اللغوية من فروق تمييزية في الدلالة بالنظر إلى ما بين الوحدات المعجمية من تمايز وتخالف في إحدى خصائصها الأساسية"³، وهي التوارد الدلالي للوحدة المعجمية نفسها، من ناحية السياقات المختلفة لاستعمالها، أو تأثير بعض الظواهر اللغوية في تعدد معاني المفردات، دون حصرها وقصرها على معنى بعينه.

2.2 التعريف المصطلحي وبناء المفاهيم النحوية:

يعتبر التعريف المصطلحي أحد أعقد أنواع التعريفات التي تعنى بحيز خاص من المعرفة الإنسانية واللسانية، وقد كتبت في ذلك الباحثة إليزابيث بلانشون في سنة 1997 مقالا بعنوان وجهة نظر حول التعريف، تذهب فيه إلى أن "التعريف يمثل أحد أبرز المشاكل المعقدة التي تواجه المصطلحيين"⁴، وجوانب التعقيد فيه لسانية صِرْفَة إذ يشكل التعريف المصطلحي المِهَادَ المُوَطَّأ للغات التخصص على اختلاف مجالاتها العلمية، زد على ذلك صعوبة صياغة دلالة المفهومية التي تتمظهر في قالب لساني واحد (مصطلح واحد = مفهوم واحد).

فهو من هذا القبيل ليس كغيره من التعريفات الأخرى التي تتعدد فيها الدلالات، إذ ليس "تعريفا لغويا بل هو تعريف منطقي، والتعريف المنطقي في جوهره تحديد لماهية المسمى، فإن قوامه الإخبار عن خصائص المسمى كالجنس أو النوع أو ماله صلة بالهرمية المقولية التي ينتمي إليها"⁵، وهو ما يتناسب تماما مع السياقات اللسانية للمعاجم المتخصصة، التي تستهدف تحليل وتحديد البنيات المفهومية للمصطلحات قيد التعريف، ونفي وإمالة ما يعتريها من لبس دلالي تصوري.

لا يخلو التعريف المصطلحي من العديد من الصعوبات اللسانية التي تعيقه أحيانا عن الوصول إلى صياغة سليمة ومجدية للمفهوم المراد الوصول إليه، فهو في أصل وضعه المعجمي "تعريف علمي مختص لا يحدد الدلالة المركزية العامة للمدخل، ولا يراعي صلة المدخل بالنظام اللساني بل يكتفي بتحديد الدلالة في مجال من المجالات العلمية المعينة كالطب أو الفيزياء أو اللسانيات وغيرها من مجالات الخبرة الإنسانية"⁶، وإذا تعرض في سياق هذا التحديد إلى مثل العقبات اللسانية كتغير المفهوم أو تشتته، أو أن تصبح دلالة يتوقع منها الإحالة على أكثر من مفهوم كما يحدث مع العديد من المصطلحات المهاجرة بين العلوم أو ما يصطلح عليه بالمصطلحات الرحالة، في هذه الحال يصبح من الصعب تحقيق تعريف مصطلحي نصل من خلاله إلى مفهوم علمي وفق المعايير اللسانية الصحيحة، وهنا نفهم ما كانت تعنيه إليزابيث بلانشون بالتعقيدات سابقا، ناهيك عن جزئية العلاقة بين التعريف والمفهوم ومدى مساهمتها وتحكمها في صوغ دلالة محددة للمصطلح المَعْرِفُ.

فهي علاقة معقدة جدا، جعلت العديد من المصطلحيين يذهبون في تحديد العلاقة بينهما فجعلوا التعريف هو منشئ المفهوم والباعث له وهي على هذا الأساس علاقة بناءة ومؤسسة داخل هذا المجال⁷، وهي من وجهة نظرهم تكون مُساهمةً في الوصول للتحديدات الدلالية المنوطة بالمصطلح.

إنَّ ما لا يمكن التغاضي أثناء معالجة التعريف المصطلحي، هي مسألة اللغات الخاصة والعامة والتقاطعات اللسانية بينها، وخصائص كل منها، وكيف يستطيع واضع التعريف المصطلحي تناولها، فلغات التخصص في بنيتها اللسانية وتشكيلها، وتحدث عنها العديد من اللسانيين المعاصرين، مثل فهمي حجازي الذي يحدد بنيتها وتكوينها اللغوي في أنها لا بد أن "تتجنب الإيحاء والعموم وعدم الدقة. ولهذا فإن المصطلحات ينبغي أن تكون دالة على نحو مباشر ودقيق وبعيد عن اللغز والغموض، وعندما تستخدم كلمات من اللغة العامة في لغة التخصص فإن هذه الكلمات تكتسب في استخدامها الجديد دلالة محددة وغير عامة فتصبح دلالة الكلمة في اللغة العامة مختلفة عن دلالتها الاصطلاحية"⁸، أي تُضَيِّقُ دلالتها وتُفَصِّرُ على المعنى الاصطلاحي الذي تم الاستعانة بها فيه، دون بقائها على دلالتها الموسعة التي أخذتها من المعجم العام، وهو أبرز الفروق اللسانية بين اللغة العامة والخاصة.

إن أسس معالجة العلاقات المفهومية بين المصطلح النحوي وما يحيل عليه، لا تنفك عن السياق المصطلحي العام في أي حقل من حقول المعرفة بين مصطلح ما ومفهومه، وهذا ما يجعلنا نضعها في إطارها العام الذي لا يخرج "عن حد الدلالة الوضعية، ذلك أن منشأها الوضع والجعل، والعرف الخاص أو الاصطلاح، وهو ما عبر عنه النحويون في أكثر من مناسبة، كما أنها لا تخرج عن أحد الأنواع الثلاثة التي تتفرع إليها هذه الدلالة"⁹، وهو ما يعيننا أكثر في الضبط والإحاطة بالبنية المفهومية للحدود النحوية، والولوج أكثر إلى عمق السلسلة المنطقية التي تتشكل منها هذه المفاهيم، وتجنب ما يمكن أن يعتري المفهوم من غموض وعدم إبانة عن الحقيقة اللسانية.

يعتبر كتاب سيبويه (ت180هـ) من أقدم المدونات التي عنت بالتمثيل للقضايا النحوية، ومحاولة بسط تعريفاتها/مفاهيمها، وقيودها وضبط شواردها، قال: "الكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"¹⁰، فتعريفه للاسم على قصوره، واقتصراره على التعريف بالمثال دون محاولة الحفر فيه وإعطاء خصائصه التمييزية بخلاف العديد من التعريفات الأخرى التي تلتها، هو ما جعل العديد من الباحثين يسجلون عليه من ناحية أخرى طول عناوين أبوابه، ويعتبرون أن "ذلك يمثل مرحلة تطورية غير ناضجة من حياة المصطلح يمتزج فيها مفهوم المصطلح للفكرة النحوية مع حدودها أو تعريفها"¹¹، وقد شاعت بعد سيبويه العديد من المؤلفات في الثقافة النحوية العربية، التي اختصت في معالجة الحدود النحوية فقط، بل

وجعلت من لفظ حَدُّ / حُدُودٍ عنواناً لها، مثل: "حُدُودُ الإِعْرَابِ" لِلْفَرَّاءِ (ت207هـ)، و"حَدُّ النَّحْوِ" لثعلب (ت291هـ)، و"الحُدُودُ فِي النَّحْوِ" لِلرَّمَّانِي (ت384هـ) وغيرها، وجميعها حاولت التأصيل للمفاهيم النحوية وتبيين الفروق بين المدارس واستخداماتها التداولية للمصطلحات.

على أننا إذا قمنا بدراسة كرونولوجية إحصائية سريعة للتعريفات النحوية وتحولات بنيتها المصطلحية من زمن سيبويه إلى ما قبل قرن أو قرن ونصف من زمننا الحالي وقبل بروز دعوات التجديد، نجد أنها تأثرت بموجتين رئيسيتين ساهمتا في صياغة بنيتها التركيبية، هما موجتا علماء المنطق والأصوليين، مما نتج عنه "بنية منطقية وأخرى أصولية ولكل واحدة منهما ضوابط محددة، ولا ينبغي المزج بينهما في دراسة ما باعتبارهما مظهرين لبنية واحدة"¹²، على أن هناك العديد من المجالات والمؤثرات الأخرى المعرفية، التي ساهمت ببعض القدر في صياغة التعريفات النحوية، إلا أن هاتان الموجتان هما اللتان استحكمتا في كتب الحدود.

إن أي محاولة للغوص ومراجعة العديد من التعريفات النحوية التراثية، بغية الوقوف على بنية المفاهيم وتحليلها لاستيعاب العلاقات المنطقية والوجودية المُشَكَّلَة للمفهوم ككل، نجد فيها أن العديد من النحاة قد "جعل أوصافه الإجرائية لمفاهيمه مألوفة ومقبولة، وإلى إعلام الناظر لمصطلحاته، والمستعمل لها أنها قريبة في استخدامهما داخل النص النحوي مما أُلْفَهُ في استعماله لها في محاوراته اللغوية الطبيعية، إذ كلما تحققت هذه الألفة سهل مأخذ المدلول الاصطلاحي على الفهم والإدراك"¹³، على أن هذا الوضوح وهذه الحميمية في المفهوم ليست ديدن المصطلحات النحوية جميعاً، بل العديد منها نجد لغة صياغة تعريفه معقدة جداً، أو أن المصطلح في حد ذاته يحيل على أكثر من مفهوم، وكلها مفاهيم شائعة في كتب النحو، مثل ما نجده في مصطلح (المفرد) الذي استخدم في باب شرح مواضع علامات الإعراب "للإشارة إلى الواحد، أي ما يقابل المثنى والجمع، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس جملة أو شبه جملة، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف"¹⁴، هذا التعدد في الإحالة من شأنه أن يلغي تماماً حقيقة مركزية المفهوم، التي تعتبر هدفاً في حد ذاتها، وهو الأمر الذي جعل العديد من الأصوات المعاصرة تنادي بضرورة التجديد في إعادة بناء المفاهيم النحوية.

3. المعجم العربي الأساسي والتعريفات النحوية :

صدر المعجم العربي الأساسي سنة 1989م، عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو – ALECSO)، وهي أحد المؤسسات والأذرع الثقافية القوية التابعة لجامعة الدول العربية ومقرها تونس، وقد أشرف على هذا المعجم العديد من المعجميين العرب مثل أحمد مختار عمر، علي القاسمي... الخ، وهو معجم موجه للأجانب بالدرجة الأولى كما جاء ذلك موضحاً في مقدمته: "يتميز هذا المعجم، في إطار وظيفته الأولى، وهي تيسير تعليم العربية لغير الناطقين بها، بالإحاطة والشمول، فهو يضم كل ما يحتاج إليه مستعمله، فوسعت مادته كثيراً من مجالات المعرفة كالدين والآداب

والعلوم والفنون والإعلام"¹⁵، كما يخاطب بدرجة أقل فئة المتعلمين الذين تشكل اللغة العربية لغة أولى لهم، ويضم بين دفتيه 25 ألف مدخل مرتبة ترتيباً ألفبائياً.

1.3. القواعد والمفاهيم النحوية بالمعجم العربي الأساسي:

يمكننا تقسيم القواعد والمفاهيم النحوية من حيث ورودها في (م.ع.أ)، إلى قسمين كالآتي:

القسم الأول: وهي الأحكام النحوية التي جاءت ماثلة في مقدمة المعجم، وهي في (م.ع.أ) موسعة موازنة بمقدمات المعاجم المعاصرة الأخرى، إذ بلغ مجموعها 34 صفحة من مجموع المقدمة التي بلغت 60 صفحة، وهو ما يعادل حجم متن نحوي من المتون المتداولة كالمقدمة الآجرومية، وهو غير مستساغ خاصة إذا علمنا أن الفئة الرئيسة المخاطبة به هم الأجانب ممن تشكل العربية اللغة الثانية لهم، وهذا سيخلق بعض الصعوبة لهم على هذا المستوى من التلقي، وقد عنونها لجنة الوضع بـ النظام الصرفي في اللغة العربية، وجاءت مزاجية بين الأحكام النحوية وشيء يسير من الأحكام الصرفية، وكان توزيعها على نحو ما هو معروف في أبواب النحو العربي، البداية بالأفعال والأسماء ثم الحروف والأدوات، ثم التأصيل لكل قسم حسب ما يدخل تحته من تفصيلات.

القسم الثاني: وهي المفاهيم النحوية المدرجة في تعريفات المعجم تحت المداخل العامة نفسها، وجاءت ماثلة على كامل ترتيب أبواب المعجم ومن جميع الأبواب النحوية، وهي مدونة الدراسة التي سيتم معالجتها في هذا البحث.

2.3. أي تجديد بالمفاهيم النحوية في (م.ع.أ) ؟

لم يخرج (م.ع.أ) في الإجمال عن الخط التراثي في معالجة المفاهيم النحوية، وتجاهل واضعوه موجة التجديد النحوي التي شاعت في العصر الحديث واستهدفت في مجملها إعادة صياغة المفاهيم بحجة صعوبتها وتأثيرها بعوامل منطقية لم تستطع استيعاب الكلمات العربية في جميع تفصيلاتها، فمثلاً تقسيم الكلم إلى أربعة أقسام هي: الاسم، الضمير، الفعل، الأداة، كما شاع عن إبراهيم أنيس¹⁶ وتمايم حسان، لم يلتفت إليها (م.ع.أ)، بل بتبعنا واستقرأنا للمفاهيم النحوية نجده لم يخرج عن التقسيم التقليدي للكلم بأنه: اسم، فعل، حرف، وحتى في صياغة تعريف البديل نجده لم يخرج على ما حده به القدماء بأنه: "تابع مقصود دون متبوعه"¹⁷، وهي عين عبارة ابن مالك الأندلسي في الألفية في حد البديل: **التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ**....¹⁸.

ولم تقتصر لجنة الوضع على تقفي الأثر التراثي في المفاهيم، بل وفي جميع المصطلحات النحوية التي أثبتتها بين دفتي المعجم، وهي لمدرسة البصرة أميل منها لمدرسة الكوفة، بل وحتى على حساب الاصطلاح النحوي المعاصر، فمثلاً نجد في الدراسات النحوية المعاصرة اصطلاحات متعددة للفعل المبني للمجهول كالتالي: "فعل المفعول، فعل لم يُسمَّ فاعله، الفعل المسند إلى المجهول، المبني

للمفعول"¹⁹، ورغم هذا إلا أن الـ (م.ع.أ) جنح إلى المصطلح القديم في توظيفه²⁰، مع توافر العديد من دعاة التجديد النحوي في اللجنة ك تمام حسان مثلاً.

3.3 هرمية الأنساق في صياغة المفاهيم النحوية:

إن أبرز ما يميز التعريف المصطلحي، هو ذلك التدرج و التسلسل المنطقي، في البنية المفهومية المقدمة لقارئها، لأن أساسه مأخوذ من المناطق ومفاهيمهم المبنية حول الجنس والفصل والباب، ولم تخرج المفاهيم النحوية في (م.ع.أ)، عن هذا التدرج المفهومي المقسم حسب القواعد المنطقية وتدرجها من المفهوم العام إلى الخاص، ومن الجزئيات البسيطة إلى المعقدة، فيشكل المفهوم بذلك نسقا هرميا تساعد على بناء التصور الصحيح للمفهوم، مثل ما نراه في تعريف التمييز بأنه: " اسم نكرة يوضح إبهام ما قبله ويكون منصوبا"²¹، فالقارئ يستطيع أن يبني تصوره حول التمييز عن طريق ربطه بالبناء الكلي وهو المنصوبات، وعن طريق هذا الربط يصل إلى العلاقات المفهومية المشتركة الرابطة بين مكونات هذا البناء الكلي، وبين ما يتقاطع معه من مفاهيم مشاكلة له في النظام النحوي العربي.

ونلمس هذا النمط المفهومي أيضا في تعريف اسم الجنس بأنه: " اسم مفرد يدل على كمية أو مجموعة، فيه ما هو اسم جنس إفرادي وهو ما يصدق على الكثير والقليل... ومنه ما هو اسم جنس جمعي وهو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا أو بياء النسبة"²²، إن هذا التدرج الهرمي في صياغة مفهوم اسم الجنس يساعد المتعلم الأجنبي في استجلاء الصورة الذهنية الدالة، ومعرفة الخصائص المكونة للبنية النحوية، والفرق بينه وبين اسم الآلة واسم التفضيل..الخ.

4.3. توظيف الشاهد لبناء السمات المفهومية :

يعتبر الشاهد من الأساسيات في التععيد النحوي، بل وأصبح من مركبات الثقافة النحوية الشائعة لكل من تصدى لإقراء القواعد، لما في الشاهد النحوي من مزايا تمكن المطلع عليه من ضبط مفاهيم النظام النحوي والإلمام بالقواعد الإعرابية عامة، هذا ولم تخلو التعريفات النحوية في (م.ع.أ) من توظيف للشواهد التي صاحبها في العديد من المواضع، إلا أن أغلبها كان عبارة عن آيات قرآنية تعقب أحيانا المفهوم لزيادة إيضاحه مثل: "إلى: حرف جر من أهم معانيه: 2....- عند: الشعر أحب إلي من النثر، (ثُمَّ مَجَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ) "، أو " (ال) الجنسية أو الاستغراقية مثل: (خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا).."، وفي الصور التي يأتي الحال على نسقها النحوي، مثل: " والحال أنواع: اسم منصوب (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)، وجملة فعلية (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ..... وجار ومجرور (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)"²³، وجميعها أتت على صور واحدة في الاستشهاد واستيضاح المصطلح النحوي المعرف وعلاقته بالبنية النحوية الكاملة.

. إن التركيز على استحضار الشواهد والأمثلة في جميع التعريفات النحوية لـ (م.ع.أ) من طرف لجنة الوضع، يُمكنُ المُطَّلِعَ على المفاهيم النحوية بتشكيل معرفة عميقة بالبنية النحوية، والربط بين فروع

وأطراف هذه البنية الموزعة من خلال وضعية المفاهيم المجزئة بين مختلف المصطلحات والأبواب المختلفة، كما تساعد على ضبط أسس قيام العلاقات الوظيفية بين جُزئيات النظام النحوي العربي، وهو ما سيكون له الأثر الكبير في ضبط البنية المفهومية للمصطلح.

وما لا يسعنا إغفاله هنا، هي الغاية التعليمية لـ (م.ع.أ)، فهو يخاطب جمهوراً أجنبياً بدرجة أولى، وصياغة التعاريف النحوية مدعومة بالشواهد وضبطها تُعِينُ على إيصال المفهوم النحوي، وتغني عن الكثير من التمارين اللغوية المتراكمة المخصصة عادة لتعليم لهذه الفئة، كما تغني عن الرجوع إلى المعاجم النحوية الخاصة، والمعقدة في كثير من حدودها المصاغة، وذلك لأنها موضوعة لأبناء اللغة أنفسهم، زد على ذلك أن مرجعيتها الأم هي كتب النحو الأصول المليئة بالتشعبات المتراكمة، والتفريعات المرهقة لذهن المتعلم العربي فما بالك بالأجنبي.

5.3. القصور في الدلالة على السمات المفهومية:

لم تكن المفاهيم النحوية الماثوثة في (م.ع.أ)، على درجة واحدة من التماسك المفهومي، على أن أكثرها يمكننا وصفه بالمتانة من ناحية البنية المفهومية إذا ما قارناها بالمفاهيم الواردة في المعاجم العامة الأخرى، وقد وجدنا العديد من التعريفات التي شأبها حشو في الصياغة كقولهم: "تقدمه فعل مبني للمعلوم"²⁴ في تعريفهم للفاعل، وكان يمكن الاستغناء عنها لأن الفاعل في أصل وضعه لا يتقدمه إلا الفعل المبني للمعلوم، وإلا أضحى نائب فاعل، ولم يصدق عليه الحد الموضوع له.

كذلك نجد اعتماد مبدأ الإحالة في صياغة المفاهيم وهو عيب جلي في التعريفات الاصطلاحية وهي ليست واقعة بكثرة في (م.ع.أ)، إلا أن ما يمكننا تسجيله خلاف هذا، هو وجود مفاهيم لم تعط حقها من خلال عدم تبين الخصائص والسمات الدلالية المميزة لها دون غيرها، كتعريفهم المفعول لأجله بأنه: "علة الحدث"²⁵، وهو ما من شأنه أن يحدث خللاً في تصور المفهوم، لأنه لم يحدد وفق الشروط اللغوية التي نراها في معجم متخصص، والتي جاء التعريف فيها كالآتي: "هو مصدر قلبي، أي- يدل على الرغبة، منصوب غالباً يبين سبب ما قبله، ويشارك عامله في الزمن والفاعل، ويخالفه في اللفظ، ويكون معرفة أو نكرة..."²⁶. وغيرها الكثير من النماذج.

4. خاتمة

على الرغم من أن (م.ع.أ) ليس معجماً متخصصاً إلا أن جل تعريفاته الاصطلاحية كانت وفق ما تقتضيه اللسانيات المصطلحية الحديثة، وأسهمت بآلياتها المنطقية المتعددة في توضيح مجمل المفاهيم التي عرضت لها، عن طريق اعتماد هرمية الأنساق في تبين الخصائص التمييزية والسمات المفهومية للمصطلحات النحوية، والاستعانة بالشواهد النحوية على ذلك، كما جرت طريقة تأصيل

هذه المفاهيم في مجرى النحاة التراثيين متجاهلة تماما جهود التجديد النحوي في العصر الحديث، مما خلق العديد من القصور على مستوى صياغة بعض التعريفات، ومن ثم تصورات مفاهيمها.

الهوامش:

¹ - Voir Polguère Alain .2002 .Notions de base en lexicologie. Département de Linguistique et traduction Université de Montréal .Montréal (Québec) - Canada. P 152.

² - Jean Dubois et les autres :Dictionnaire De Linguistique Et Des Science Du Langage. Larousse-Bordas/Her.2ème édition. Paris. P 131.

³ - بن مراد إبراهيم، 2010، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص158.

⁴ -Thoiron Philippe:Définition de texte et définition de dictionnaire : variations terminographiques Point de vue du terminologie et aménagement terminologique, Revue de la Lexicologie, Tunisie , Nos 28 – 29, P 29.

⁵ - بن مراد إبراهيم، من المعجم إلى القاموس، ص 104-105.

⁶ - الجيلالي حلام، 1999م، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق-سوريا، ص 138-139.

7- Voir Philippe Thoiron: Définition de texte et définition de dictionnaire .P 31

⁸ - حجازي محمود فهمي، 1993م، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة-مصر، ص14-15.

⁹ - أرسلان زكرياء، 2018م، البنية المصطلحية النحوية- مقارنة لسانية نصية-، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، ص 121.

¹⁰ - سيويو، 1988م، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ج1 ص12.

¹¹ - القوزي محمد عوض، 1981م، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، الرياض- السعودية، ص24.

¹² - أرسلان زكرياء، ص 17.

¹³ - المرجع نفسه، ص129.

¹⁴ - العارف عبد الرحمان حسن، 2002م، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ص297.

¹⁵ - أحمد مختار عمرو وآخرون، 1989م، المعجم العربي الأساسي، منظمة الألكسو، تونس، ص09.

¹⁶ - ينظر: مجذوب عز الدين، 1998م، المنوال النحوي العربي- قراءة لسانية جديدة-، دار محمد علي الحامي، صفاقس- تونس، ص185-187.

¹⁷ - المكودي عبد الرحمان بن علي، 2005م، شرح المكودي على ألفية ابن مالك في علمي النحو والصرف، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ص233.

¹⁸ - أحمد مختار عمرو وآخرون، المعجم العربي الأساسي : ص 138.

¹⁹ - حبيب أحمد خليل و سعيد محمد قاسم، 2016م، مصطلح الفعل المبني للمجهول بين التراث النحوي ودراسات المحدثين، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق، ع 6 ص 62.

²⁰ - ينظر: أحمد مختار عمرو وآخرون، المعجم العربي الأساسي: ص 275.

²¹ - المرجع نفسه: ص 1162.

²² - المرجع نفسه: ص 644.

²³ - المرجع نفسه : ص 100، 104، 367.

²⁴ - المرجع نفسه : ص943.

²⁵ - المرجع نفسه : ص944.

²⁶ - عزيزة فوال بابستي، 1992م، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج 2 ص 1038.